African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 2, 2026
Page No: 843-863
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Sari al-Din al-Misri's Supercommentary on al-Baydawi's Exegesis of Surat al-Fatiha: An Editing and Commentary

Dr. Asmaeil Emran Ashmeelah *
Department of Sharia and Law, Faculty of Shari' and Law, Al - Asmarya Islamic University, Zliten, Libya

حاشية سري الدين المصري على تفسير سورة الفاتحة للبيضاوي "تحقيق وتعليق"

د. إسماعيل عمران شميلة *
قسم الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمرية، زليتن، ليبيا

*Corresponding author: i.ashmila@asmarya.edu.ly

Received: April 11, 2026	Accepted: June 18, 2026	Published: June 24, 2026

Abstract:

This study presents a critical edition of Sari al-Dīn al-Miṣrī's marginal commentary (Ḥāshiyah) on a number of subtle exegetical discussions in al-Bayḍāwī's commentary on Sūrat al-Fātiḥah. It also offers a methodological analysis of his approach, tracing and examining the views of the scholars whose opinions he discusses, critiques, and analyzes.

Furthermore, the study highlights the distinctive features of his methodology and the extent of his reliance on a wide range of sources. It demonstrates how he employed his expertise in Arabic grammar, rhetoric, logic, legal theory (uṣūl al-fiqh), and Qurʾānic readings (qirāʾāt) to elucidate meanings and establish the intended purport of the text.

Keywords: Sari al-Dīn al-Miṣrī, al-Bayḍāwī, al-Kāzarūnī, Sūrat al-Fātiḥah, Qurʾānic Exegesis.

الملخص

هذا البحث تحقيق لحاشية سري الدين المصري على مباحث تفسيرية دقيقة من تفسير سورة الفاتحة عند البيضاوي، ودراسة منهجية لطرائقه فيها، مع تتبع أقوال العلماء الذين تناولهم بالنقاش والتحليل.

ويعرض –أيضا- خصائص منهجه ومدى ارتكازه على مصادر مختلفة، كما يبين كيف وظّف معارفه النحوية والبلاغية والمنطقية والأصولية والقراءات القرآنية لتوجيه المعنى، وتحقيق المقصود من النص.

الكلمات المفتاحية: سري الدين المصري، البيضاوي، الكازروني، تفسير سورة الفاتحة.

المقدمة:

الحمد لله الحق المبين، الهادي إلى الحق وإلى الصراط المستقيم، والصلاة والسلام على السراج المنير، أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه، إلى يوم الدين، ورضي الله عن العلماء الراسخين، الذين انقادوا لأمر ربهم، فنهضت أجسامهم إلى تعلم العلم وتعليمه، وتعلقت قلوبهم بآيات ربهم، فخلصت أعمالهم لله، واكتست أقوالهم بأنوار مجتباه-اللهم صل وسلم وبارك عليه-، فاستنارت وأنارت، يهدي الله بها من يشاء إلى صراط مستقيم.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أما بعد: فتُعد حواشي تفسير البيضاوي من أكثر النصوص التفسيرية تراكمًا في التراث الإسلامي، حيث نشأت حوله طبقات متعددة من الشروح والتعليقات، ومن بين هذه الطبقات مخطوط منسوب إلى سري الدين المصري، وهذا بحث علمي حقق فيه الباحث جزءا منه يتعلق بتفسير سورة الفاتحة، وعلّق على ما يحتاج إلى تعليق فيه.

إشكالية البحث: تتجلى إشكالية البحث في النقاط الآتية:
1- إثبات نسبة المخطوط لمؤلفه من عدمه.
2- بيان أي النُسخ من تفسير البيضاوي أقرب للصواب في الموضع الذي حصل فيه اختلاف بين النساخ.
3.ما مدى استقلالية شخصية سري الدين المصري التفسيرية والنقدية؟
4.مدى دقة منهج سري الدين المصري في تحليل نصوص تفسير البيضاوي، ومناقشتها.
5.بيان أثر علوم اللغة والقراءات والأصول والمنطق على فهم النصوص التفسيرية عند سري الدين المصري.

والسؤال الرئيس هو: هل هذا المخطوط الذي بين أيدينا من تأليف سري الدين المصري؟ وأي النسخ أقرب للصواب في الموضع الذي حصل فيه اختلاف بين النساخ في تفسير البيضاوي؟ وما مدى استقلالية شخصية سري الدين المصري التفسيرية والنقدية؟ وما المنهج الذي سار عليه سري الدين المصري أثناء قراءته لتفسير سورة الفاتحة عند البيضاوي؟ وكيف جمع بين النقل والتحليل؟ وبين علوم اللغة والقراءات والأصول والمنطق لتوضيح المعنى المقصود؟

أهمية البحث:
1- تستمد أهمية هذا البحث من مكنة مؤلفه في العلوم، فهو إمام مشارك في العديد من العلوم، فسري الدين المصري فقيه، وأصولي، ولغوي، ومفسر.
2- يظهر هذا البحث منهج سري الدين المصري في التحليل والنقد، فيظهر بذلك عمق النقاش التفسيري واللغوي في الحواشي المتأخرة.
3- يوضح أثر علوم اللغة والقراءات والأصول والمنطق على فهم النصوص التفسيرية، حيث يقدم دراسة مقارنة بين أقوال العلماء في تفسير ألفاظ القرآن الكريم، وأثر ذلك على المعنى.
4-يبرز المنهج المقارن عند سري الدين في الاستفادة من تراث المفسرين واللغويين.

أهداف البحث:
1-إثبات نسبة المخطوط المحقق لمؤلفه، وذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع المختصة.
2- إخراج النص المخطوط محققا في أقرب صورة للنص الذي أراده مؤلفه، والترجيح بين النسخ في تفسير البيضاوي، وإثبات أيهما أقرب للصواب في الموضع الذي حصل فيه اختلاف بين النساخ.
3- الكشف عن استقلالية شخصية سري الدين المصري النقدية، ومكانته بين شراح تفسير البيضاوي. وذلك بمقابلة ما ذكره بأقوال أهل التفسير، لمعرفة درجة ما ذكره من تفسير، من حيث القوة والضعف. ولزيادة بيان المعنى بالتعليق في الهامش إذا قصرت عبارة المؤلف عن البيان.
4-تحليل منهج سري الدين المصري في مناقشة تفسير البيضاوي وحواشيه، وبيان طريقته في التحليل والترجيح.
5- توضيح أثر الاختلاف الدلالي في تحديد المعنى التفسيري للآيات، وبيان أثر علوم اللغة والقراءات والأصول والمنطق في توجيه المعنى عند سري الدين المصري.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خطة البحث:

تتألّف خطة البحث من: ملخص البحث، ومقدّمة، وقسمين رئيسيين، وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع؛ على النحو التالي:

-ملخص البحث.

-المقدمة، وتشتمل على: (إشكالية البحث، وأهميته، وأهدافه، وخطة البحث).

-القسم الدراسي، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بالمؤلّف.

- المبحث الثاني: التعريف بالمؤلَّف (موضوع المخطوط، النسبة، المنهج، القيمة العلمية).

- المبحث الثالث: منهج التحقيق، ووصف النسخة المخطوطة.

-القسم التحقيقي، ويشتمل على النّص المحقّق.

- الخاتمة.

- قائمة المصادر والمراجع.

القسم الدراسي

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلَّف (موضوع المخطوط، النسبة، المنهج، القيمة العلمية).

المبحث الثالث: منهج التحقيق، ووصف النسخة المخطوطة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلّف

هو: محمد بن إبراهيم، سريّ الدين المصري، يعرف بابن الصائغ، إمام فاضل من أهل مصر، يحمل رتبة قضاء القدس، يجيد العديد من اللغات غير العربية، منها: الفارسية والتركية حقّ المعرفة[1].

قرأ على جماعة، منهم: أبو بكر الشنواني، وأحمد السنهوري المالكي، ثم لازم المولى حسين المعروف بباشا زاده نزيل مصر، واختص به، وبه تفوق على نظرائه.

وأخذ عنه الشيخ شاهين بن منصور بن عامر الحنفي، والشيخ عبد الحي بن عبد الحق الحنفي علاّمة المتأخرين، وأَحْمد بن عبد اللَّطِيف البشبيشي، وغيرهم[2].

يعدّ سري الدين أفقه الحنفية في عصره بالقاهرة، وقدوة المحقّقين، درس بمصر في المدرسة السليمانية، والمدرسة الصرغتمشية، وألّف حاشية على البيضاوي، ورسالة في المشاكلة، وحاشية على شرح المفتاح الشريفي، وحاشية على العناية شرح الهداية للأكمل في الفقه الحنفي، ورسالة في مسألة التقليد، وحَاشِيَة على شرح الْمِفْتَاح للسَّيِّد، وحاشية على عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي، وحَاشِيَة على نتائج الفكر على شرح نخبة الأثر لِابْنِ حجر. كلّها ممتعة نفيسة جارية على الدّقّة والنّظر الصحيح[3].

---

[1]- ينظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، لإلياس حسين، 144/2، وإيضاح المكنون، للقسطنطيني، 139/3.

[2]- ينظر: خلاصة الأثر، للحموي، 316/3، وريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، للخفاجي، 65/64، رقم الترجمة: 123.

[3]- ينظر: إيضاح المكنون، للقسطنطيني، 139/3، وريحانة الألبا، للخفاجي، 65/64، رقم الترجمة: 123، وفهرست مصنّفات القرآن الكريم، لعلي شواخ إسحاق، 782/2، وهدية العارفين، للبغدادي، 384/1.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

فهو ظرف علم، ووعاء حلم[4]، توفّي –رحمه الله-سنة: 1066هـ، ودفن بمقبرة المجاورين[5].

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلَّف (موضوع المخطوط، النسبة، المنهج، القيمة العلمية للمخطوط).

أولا/ موضوع المخطوط: تناول سري الدين في مخطوطه هذا مباحث من دقائق تفسير البيضاوي لسورة الفاتحة، بالتحليل والنقد، مع تتبع أقوال العلماء كالزمخشري وأبي حيان وابن هشام وابن جني وغيرهم، وتعقبات الحواشي، كحاشية الكازروني على تفسير البيضاوي، وحاشية الشريف على الكشاف للزمخشري.

وأظهر سري الدين في حاشيته هذه ملكة نقدية دقيقة، تتجلى في فحصه لعبارات البيضاوي، وقراءتها قراءة متأنية، وموازنته بين النسخ والاحتمالات التفسيرية، ومناقشته لأصحاب الحواشي، كالجرجاني، والكازروني، والتفتازاني على أسس معرفية صحيحة.

ثانيا/ نسبة المخطوط لمؤلفه:

لا ريب أن المخطوط الذي بين أيدينا من تأليف سري الدين المصري، ويدلّ على ذلك:

1) من كتب التراجم:

يذكر ضمن ترجمة سري الدين المصري أنه صاحب حواشٍ وتعاليق، ومنها ما يتعلق بالتفسير. فالمصادر المتقدمة في الترجمة تُثبت مطلق الحاشية على البيضاوي، ولم أقف –فيما تيسر من مصادر التراجم والفهارس المختصة على نسبة مؤلف مستقل بعنوان حاشية على تفسير سورة الفاتحة للبيضاوي إلى سري الدين المصري، وإنما الثابت له مطلق الحاشية على تفسير البيضاوي[6].

2) **لوحة العنوان في المخطوط:** من خلال وصف النسخة المصوّرة المرقّمة بـ(1452 مجموعة سري الدين) كتب الناسخ على ظهر الغلاف ما يلي: ما في هذا المجلد: حاشية على شرح الهداية لمولانا أكمل الدين: للفاضل سري الدين أفندي- رسالة في تحقيق بعض الآية له - رسالة على تفسير سورة النساء له - رسائل في تفسير بعض الآي له عدد 12.

3/ جاء في اللوحة (159) قول المؤلف بعد تحشيته على تفسير البيضاوي في العديد من الآيات القرآنية ومن ضمنها ما تمّ تحقيقه في هذا البحث: مؤلفه الفقير محمد سري الدين عفا الله تعالى عنه.

ولفظ (مؤلفه) نسبة مباشرة صريحة، إذًا النسبة صحيحة ظنًا قويًا جدًا -قريبة من القطع-؛ فالنسبة ثابتة في: كتب التراجم، والفهارس، ولوحة العنوان والخاتمة.

ثالثا/ المنهج:

أعمل سري الدين المصري في حاشيته هذه منهجا تحليليا، نقديا، مقارنا، يتتبع بعض عبارات البيضاوي بدقة ويقابلها بأقوال العلماء، ولا يتردد في مناقشة كبار الشراح كالتفتازاني، والجرجاني، والكازروني.

يتسم منهج سريّ الدين المصري في تعليقاته على تفسير البيضاوي بالدقّة والعمق والتمكّن العلمي؛ فهو لا يكتفي بشرح الألفاظ أو بيان المعاني الإجمالية، بل يعمد إلى التحليل الدقيق للألفاظ، ومناقشة الأقوال، واستنباط الدلالات من السياق والقرائن، مع توظيف واسع لعلوم اللغة والمنطق والأصول والقراءات.

---

[4]- فوائد الارتحال، للبغدادي، 135/2، ومعجم المؤلفين، لرضا كحالة، 198/8، ونفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، لمحمد أمين المحبي، 539/4.

[5]- ينظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، لإلياس حسين، 144/2، وإيضاح المكنون، للقسطنطيني، 139/3، وسبق التعريف بالإمام سري الدين المصري عند تحقيق مسألته في تفسير قوله تعالى: ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة﴾ للباحث مع الدكتور: محمد عمران شلفاح. ينظر: مجلة الإعلام والفنون. العدد العاشر لسنة: 2022م. ص: 201.

[6]- ينظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، لإلياس حسين، 144/2، وإيضاح المكنون، للقسطنطيني، 139/3، وخلاصة الأثر، للحموي، 316/3، وريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، للخفاجي، 65/64، رقم الترجمة: 123. وفهرست مصنّفات القرآن الكريم، لعلي شواخ إسحاق، 782/2، وفوائد الارتحال، للبغدادي، 198/8، ومعجم المؤلفين، لرضا كحالة، 135/2، ونفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، لمحمد أمين المحبي، 539/4، وهدية العارفين، للبغدادي، 384/1.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفيما يأتي عرضٌ تحليلي لأبرز معالم منهجه:

أولا/ المصادر والمراجع التي اعتمد عليها:

أول ما يُلحظ في منهجه سعة الاطلاع وتعدد مصادره، وأهمها:

1- تفسير البيضاوي، وهو الأصل الذي بنى عليه تعليقاته، فكان يتعامل مع عباراته تعاملاً تحليلياً نقدياً. فعند قوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾[7] قال البيضاوي: "الثناء على الجميل الاختياري..."[8]، فبيّن سريّ الدين أن لفظ "الاختياري" قيدٌ مؤثّر، إذ يخرج به ما لا يكون عن قصد، وأن إدخال هذا القيد أدقّ من إطلاق الحمد مطلقًا، كما فعل بعض المفسرين[9].

2- حواشي العلماء وشروحهم، مثل حاشية الكازروني، وحاشية الجرجاني على الكشاف، وحاشية التفتازاني، وحاشية السيد الشريف. كان يعرض أقوالهم ثم يقول: "وفي كلامه نظر"، أو: "ويُردّ بأن..."، مما يدل على استقلاله في الموازنة وعدم تقليده لمصدر واحد[10].

3- مصادر لغوية ونحوية كـ"المغني" لابن هشام و"الخصائص" لابن جني و"شرح الكافية" للرضي، وقد استشهد بها في مواضع مثل توجيه نصب "**رَبِّ الْعَالَمِينَ**"[11] على النداء والمدح[12].

4- مصادر أصولية ومنطقية، مثل "المطالع" و"شرح الشمسية" و"شرح التلويح"، إذ يظهر أثرها في منهجه الجدلي وتحليله للمعاني[13].

5-الشواهد الشعرية والأدبية، حيث استشهد ببيت من الحماسة في تفسير قوله تعالى ﴿**يَوْمِ الدِّينِ**﴾[14]، ليُبين أن لفظ (الدين) قد يرد بمعنى الجزاء، مما يعضد التفسير بالاستعمال اللغوي القديم[15].

ومن هذا يتضح أنّ سريّ الدين لم يكن تابعًا لمصدرٍ واحد، بل جمع بين النقل والتحليل، وبين التراث التفسيري واللغوي والمنطقي، في منهجٍ متكامل متين الأسس.

ثانيا/ عمق منهجه ودقة نظره في تحليل النصّ البيضاوي والحواشي:

تميّز سريّ الدين بقدرة تحليلية دقيقة، تتضح في ملاحظاته على مواضع يسيرة من كلام البيضاوي لا ينتبه إليها إلا ناقد بصير.

ففي مناقشته لقوله: "الشكر مقابلة النعمة قولاً وعملاً واعتقاداً"[16]، لاحظ أن هذا التعريف جمع بين الأركان الثلاثة للدلالة، ولكنه قد يوهم المغايرة، فنبّه إلى أن "الاعتقاد" أصل للعمل والقول، لا قسيم لهما، وبهذا الترتيب يتحقق تمام الشكر.

كما تعقّب عبارة الكازروني في قوله: "فيه تسامح، وهو الأصح"[17]، وعدّها جمعًا بين النقيضين؛ لأن التسامح يقتضي الخطأ، و"الأصح" يقتضي الصواب، مما يدل على منهج منطقي دقيق في تحليل الأقوال.

هذه الأمثلة تظهر دقة سري الدين في تمييز المقامات وتناسب المعاني مع السياق القرآني.

---

[7]- سورة الفاتحة، جزء من الآية الأولى.
[8]- تفسير البيضاوي، 1/ 27.
[9]- ينظر موضعه من هذا البحث.
[10]- ينظر موضعه من هذا البحث.
[11]- سورة الفاتحة، جزء من الآية الأولى.
[12]- ينظر موضعه من هذا البحث.
[13]- ينظر موضعه من هذا البحث.
[14]- سورة الفاتحة، جزء من الآية رقم: 4.
[15]- ينظر موضعه من هذا البحث.
[16]- تفسير البيضاوي، 1/ 27.
[17]- ينظر موضعه من هذا البحث (القسم التحقيقي).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثا/ منهجه في الجمع بين أقوال العلماء والموازنة بينها:

لم يكن سريّ الدين ناقلاً للأقوال فحسب، بل مارس الموازنة والترجيح بينها بمنهجٍ تحليليّ نقدي.

ففي تفسير «أل» في "الحمد لله"، أورد قول من قال إنها للاستغراق، وقول من جعلها للجنس، ثم بيّن أن الجنس أعمّ، وأن الاستغراق لازمٌ له، وهذا تحليل لغوي ومنطقي في آنٍ واحد.

وفي مسألة "نعبد"، أورد قول من جعل العبادة مطلق الخضوع، وقول من قيّدها بأقصى غايته، ثم رجّح الثاني؛ لأن العبادة في الشرع لا تطلق إلا على الخضوع المخصوص لله تعالى.

وبهذا يُظهر سريّ الدين اتزانًا علميًا بين عرض الأقوال وتحليلها، فلا يتعصب لرأيٍ، ولا يكتفي بنقل الأقوال دون تمحيص.

رابعا/ الملكة اللغوية والإعرابية عند سريّ الدين:

امتاز سريّ الدين بملكة لغوية وإعرابية متينة مكّنته من تحليل المعاني الدقيقة في ضوء القواعد النحوية والبلاغية.

ففي قوله تعالى ﴿ربِّ العالمين﴾، استعرض قراءة النصب، وذكر ثلاثة توجيهات: النصب على المدح، أو على النداء، أو على الفعل المضمر الدال عليه "الحمد"، ثم رجّح الأخير لملاءمته للسياق.

كما تناول دلالة "أل" في ﴿الحمد لله﴾، فاستعرض أقوال النحاة في "أل" للجنس أو الاستغراق أو العهد، وناقش أثر كل منها على المعنى.

هذه القدرة على توجيه الإعراب بما يخدم المعنى تدلّ على فهم لغويّ متكامل، يجعل النحو وسيلة تفسيرية لا غاية شكلية.

خامسا/ أثر علم المنطق في توجيه أقوال العلماء وتحديد المعنى:

علم المنطق حاضر في تحليلات سريّ الدين حضورًا واضحًا؛ إذ يستعمل أدواته في التمييز بين المفاهيم وتحديد العلاقات بينها، حيث استعمل التقسيم العقلي واستخدم مفهوم "اللازم والملزوم" في تحليل المعاني.

فاستعماله للمفاهيم المنطقية لم يكن ترفًا علميًا، بل وسيلة لفهم الدلالة وضبط المعنى ومنع التناقض.

سادسا/ أثر علم الأصول في توجيه الأقوال وتحديد الدلالة:

يتضح من تعليقاته أنّه ذو دراية عميقة بعلم أصول الفقه، إذ يوظّف قواعده في ضبط التفسير وتحديد المقصود من الألفاظ، فالأصول عنده ليست علماً منفصلاً، بل منهج حاكم على الفهم التفسيري، يضبط الدلالة بالسياق والمقاصد.

سابعا/ أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى:

أولى سريّ الدين القراءات القرآنية عناية بالغة، فكان يوظفها في توسيع المعنى وتفسير اختلاف الدلالات:

ففي قراءة ﴿مالك يوم الدين﴾ وقراءة ﴿ملك يوم الدين﴾، بيّن أن الأولى تفيد التمليك، والثانية تفيد السلطان، وأن الجمع بينهما يكمّل المعنى: فهو مالك الملك، ومِلِك المالكين[18].

وفي قراءة ﴿ربِّ العالمين﴾ بالنصب، أوضح أن اختلاف الإعراب يُحدث فرقاً بلاغياً: فالنصب على المدح يفيد الثناء المباشر، وعلى النداء يفيد التوجه والابتهال[19].

وهكذا كان سريّ الدين يوظّف القراءات لإثراء المعنى القرآني، لا باعتبارها خلافاً لغوياً، بل مظهراً من مظاهر الإعجاز في تنوّع البيان.

---

[18]- ينظر موضعه من هذا البحث (القسم التحقيقي).

[19]- ينظر موضعه من هذا البحث (القسم التحقيقي).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثامنا/ المنهج النقدي عند سريّ الدين وأُسسه:

من أظهر معالم شخصية سريّ الدين العلمية منهجه النقدي القائم على التحليل والتدقيق والمناقشة الهادئة، ويمكن تلخيص أسسه في النقاط الآتية:

أ/ تحرير محل النزاع: لا يردّ قولاً حتى يحدد وجه الخلاف بدقة.

ب/ كشف التناقض الداخلي: كما في نقده لعبارة الكازروني: "فيه تسامح، وهو الأصح"[20].

ج/ تحليل العلة والمناط: يتساءل دائمًا عن سبب الرأي، لا عن شكله.

د/ التحليل التركيبي للنص: لا ينظر إلى الجملة منفصلة عن السياق، بل يربطها بما قبلها وبعدها.

هـ/ الاستقلال في الرأي مع الأدب العلمي: فهو يخالف كبار الشراح بأدب، فيقول: وفيه نظر لطيف، والأقرب عندي...، فلا يقدح فيهم، بل يناقش القول نفسه[21].

و/ الموازنة بين النقل والعقل: يجمع بين النص الشرعي والدليل العقلي دون تعارض.

وهكذا يتجلى المنهج النقدي عند سريّ الدين بوصفه منهجاً علمياً متكاملاً يجمع بين التمحيص المنطقي والإنصاف العلمي والقدرة التحليلية العالية.

خامسا/ القيمة العلمية للمخطوط:

تمثل حاشية سريّ الدين المصري على تفسير سورة الفاتحة عند البيضاوي حلقة علمية رفيعة في تاريخ التفسير المقارن، إذ جمعت بين أصالة النقل وعمق التحليل.

من حيث القيمة التفسيرية:

هي تكشف عن خبايا المعنى المستتر في عبارات تفسير البيضاوي، وتربط بين اللغة والأصول والمنطق والسياق القرآني، مما يجعلها مرجعًا نافعًا للباحثين في البلاغة والتفسير البياني.

من حيث القيمة المنهجية:

تُبرز الحاشية منهجًا نقديًا راقيًا يقوم على تحليل الأقوال ومناقشتها بالبرهان، مع التزام أدب الخلاف واحترام النصوص.

فهي ليست مجرّد شرح على البيضاوي، بل هي مشروع علمي نقدي متكامل يسهم في تطوير مناهج التفسير ويدعو إلى قراءة التراث بعينٍ ناقدةٍ بصيرة.

المبحث الثالث (منهج التحقيق، وصف النسخة المخطوطة)

أولا/ منهج التحقيق:

من أجل إخراج هذا المخطوط في أقرب صورة أرادها مؤلفها سلك الباحث المنهج العلمي الأصيل في تحقيق المخطوطات، وبيان ذلك:

كتابة المخطوطة وفقًا لقواعد الإملاء الحديثة.

اتباع منهج طريقة النسخة الأم؛ لوجود نسخة واحدة فقط من المخطوط، وقابلت النصوص المنقولة فيها بما ورد في المصادر الأصلية قدر الإمكان، كل نص حسب مصدره الأصلي.

توثيق المعلومات الواردة في المخطوط قدر المستطاع، باستثناء الأعلام فلم أترجم لهم؛ لشهرة من ذكرهم بين الباحثين المتخصصين في التفسير وعلومه.

التعليق العلمي المناسب، مع الإيجاز قدر المستطاع.

ذكر اسم المصدر أو المرجع، ثم اسم مؤلفه، ثم الجزء والصفحة فقط في الهامش، وذكر كامل البيانات المتوفرة في قائمة المصادر والمراجع.

---

[20]- ينظر موضعه من هذا البحث (القسم التحقيقي).

[21]- ينظر موضعه من هذا البحث (القسم التحقيقي).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وسم الباحث البحث بعنوان: (حاشية سري الدين المصري على تفسير سورة الفاتحة للبيضاوي "تحقيق وتعليق")؛ نظرا لأن المؤلف لم يضع عنواناً خاصاً بالجزء المحقق.

قُسّم البحث إلى: ملخص، ومقدمة، وقسمين: (دراسي، وتحقيقي)، والخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع.

ثانيا/ وصف النسخة:

مخطوط ضمن مجموعة سري الدين أفندي، رقم 1452، مكتبة راغب باشا – إسطنبول، هذه المجموعة تضم عددا من مؤلفات سري الدين أفندي في الفقه وأصوله والتفسير واللغة.

المخطوط مكتوب بخط واضح، نسخي عثماني متأخر، عدد أسطره تسعة عشر سطرًا في الصفحة، بمتوسط أربع عشرة كلمة في السطر، كتبت بمداد أسود اللون، باستثناء لفظ (أقول) و (قوله) فكتبت بمداد أحمر على ورق شرقي عثماني، والناسخ غير معروف.

والنسخة كاملة لا يوجد بها نقص ولا خرم سهلة القراءة ذات خط جميل. ولا يوجد عليها تعليقات ولا شهادات تمليك، وإنما وجدت شهادة تحبيس جاء فيها: حسبي الله وحده من الكتب التي وقّفها الفقير إلى آلاء ربه ذي المواهب محمد المدعو ابن الصّدور – بالراء - وكفى عبده.

نسخة المخطوط:

ظهر الغلاف الخارجي:

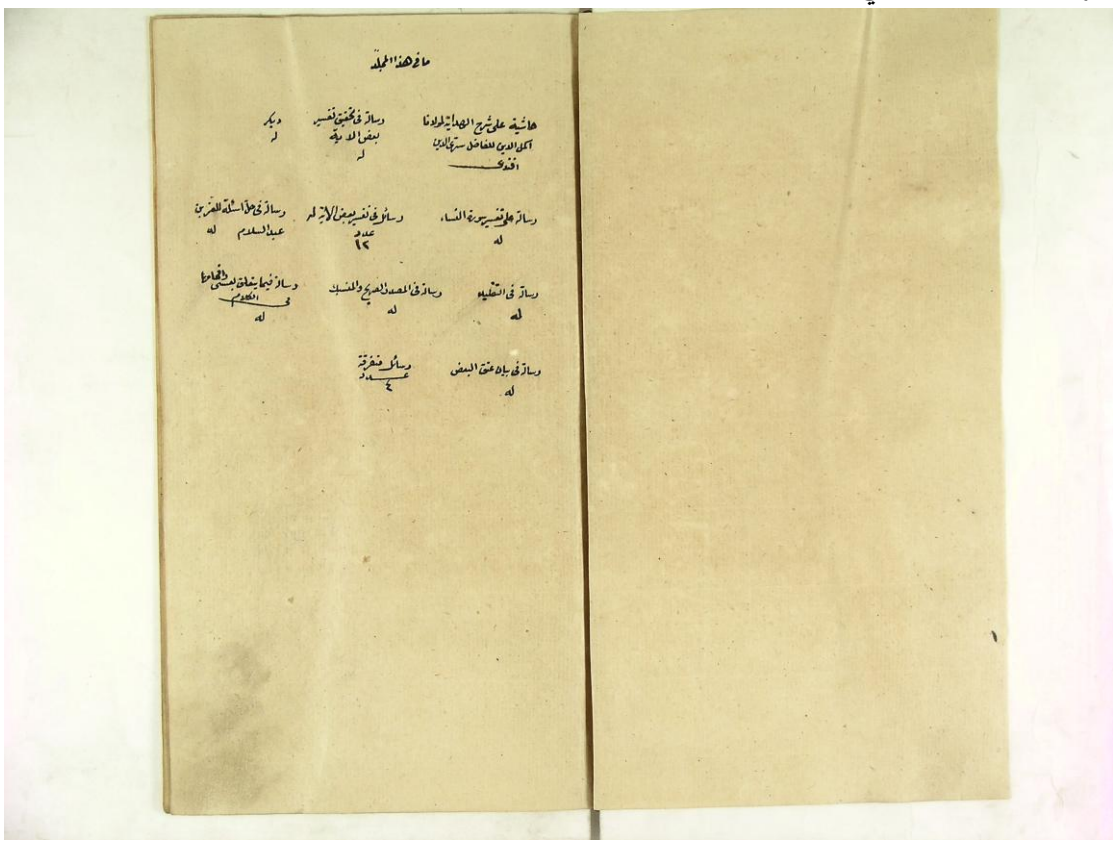

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

صورة تظهر فيها شهادة التحبيس، ورقم المخطوط، ومكان وجوده:

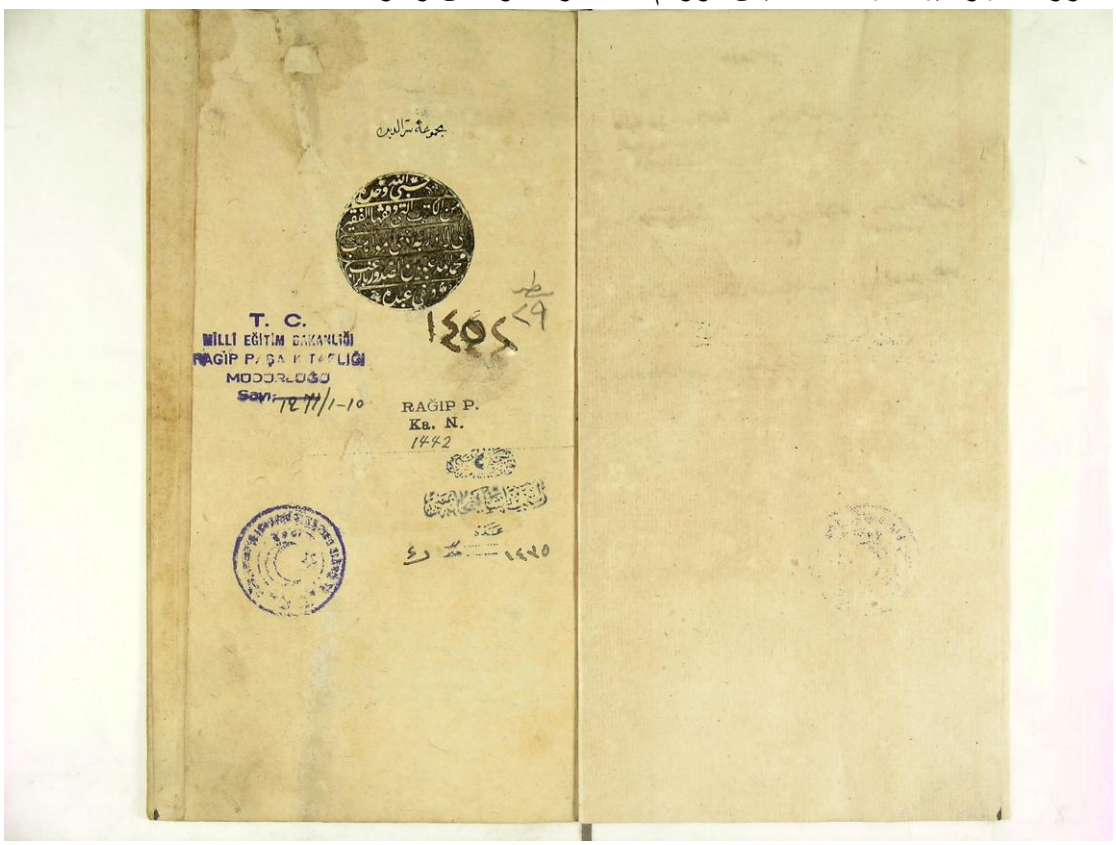

اللوحة الأولى من النص المحقق:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اللوحة الثانية من النص المحقق:

اللوحة الأخيرة من النص المحقق

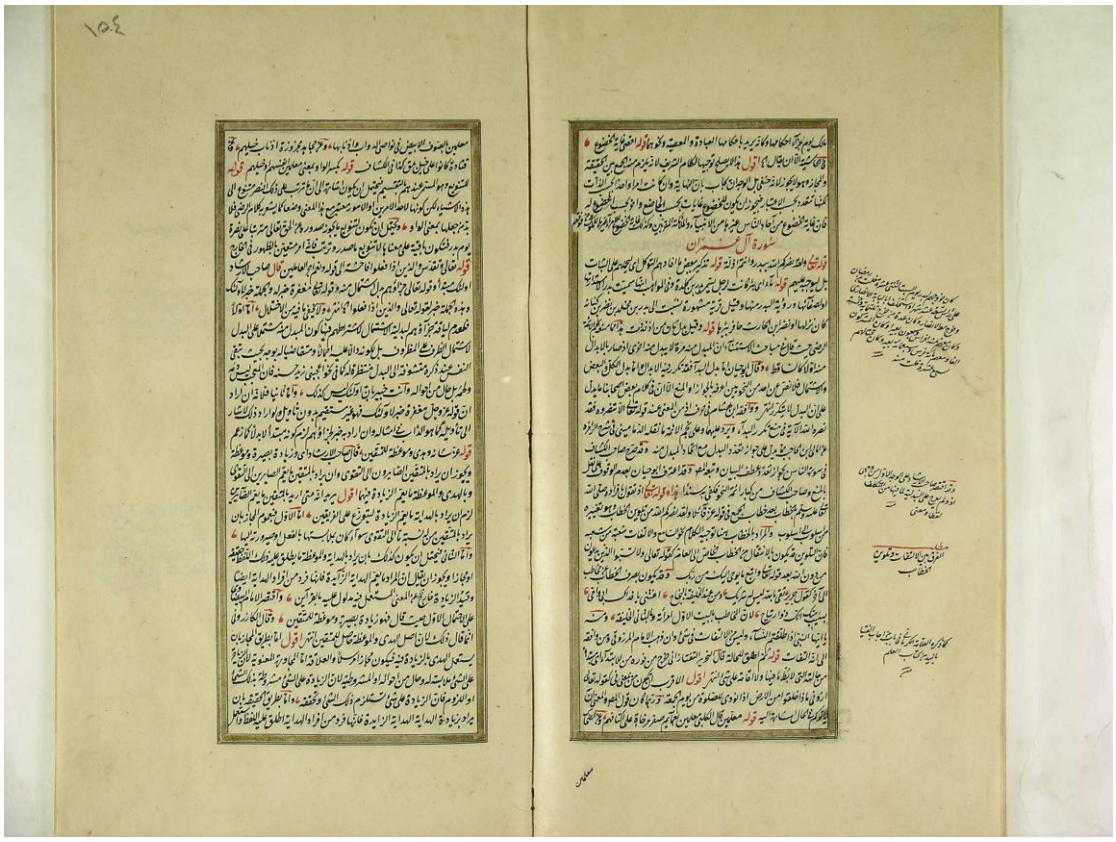

لوحة فيها نسبة المخطوط لمحمد سري الدين:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

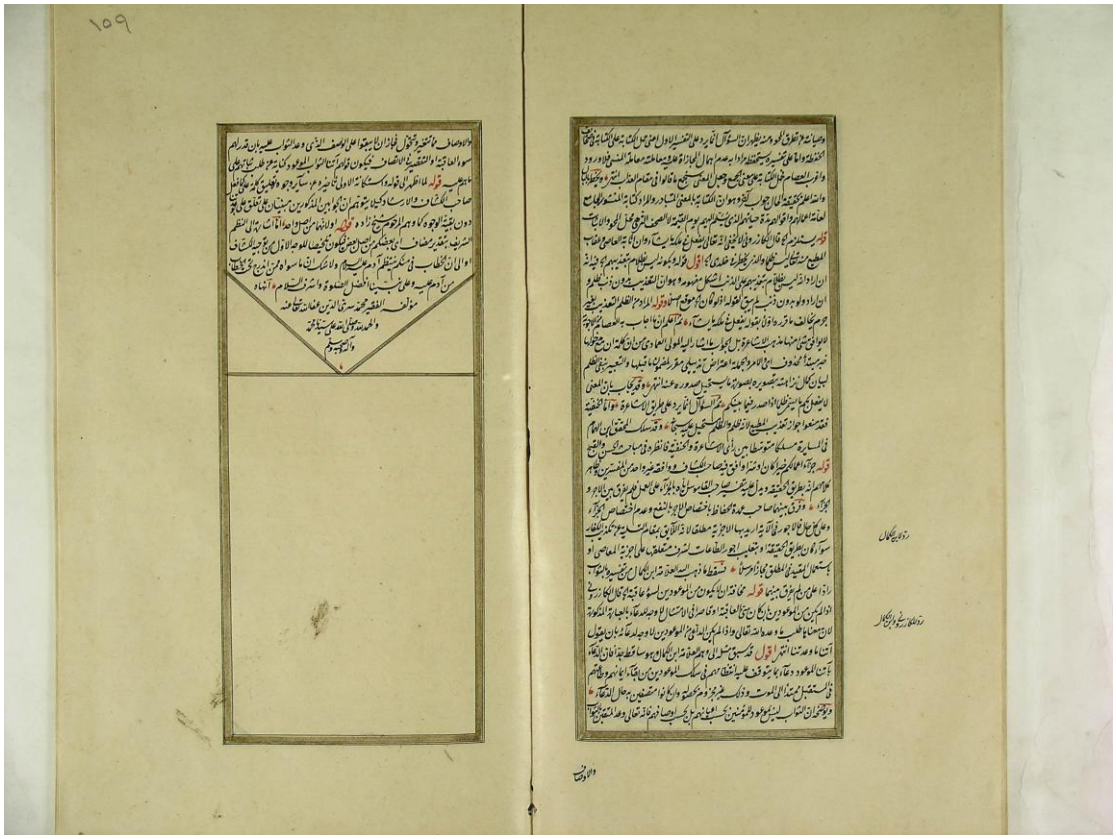

القسم الثاني: النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيـم، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمد لله، وسـلام على عباده الذين اصـطفى، وبعد: فهذا بعض ما خطر بالخاطر عند اقراء تفسـير الإمام البيضـاوي، أودعته الصـحائف؛ لينظر فيه ويحرر. وحيث أطلقت الحاشـية فمرادي حاشـية الفاضـل الكازروني.

قال الإمام البيضـــاوي في تفســـيره: "الحمد: هو الثناء على الجميل الاختياري من نعمة أو غيرها. والمدح: هو الثناء على الجميل مطلقاً. تقول حمدت زيداً على علمه وكرمه، ولا تقول حمدته على حســنه، بل مدحته. وقيل: هما أخوان[22]. والشكر: مقابلة النعمة، قولاً وعملاً واعتقادا."[23]

[22]- قوله: " (وقيل هما أخوان): أي مترادفان ... وهو اختيار صاحب الكشاف، ... فظهر أن مذهب صاحب الكشاف أنهما مترادفان، وأن المراد بالأخوة الترادف لا التشابه، كما قال شارحو كلامه." حاشية العلوي على البيضاوي، 22/1. وبه قال العلامة الألوسي في تفسيره. ينظر: روح المعاني، 122/1. وقال العلامة ابن عاشور في تفسيره: "... ثُمَّ اخْتُلِفَ فِي مُرَادِ صَاحِبِ «الْكَشَّافِ» مِنْ تَرَادُفِهِمَا هَلْ هُمَا مُتَرَادِفَانِ فِي تَقْيِيدِهما بِالثَّنَاءِ عَلَى الْجَمِيلِ الِاخْتِيَارِيِّ؟ أَوْ مُتَرَادِفَانِ فِي عَدَمِ التَّقْيِيدِ بِالِاخْتِيَارِيِّ، وَعَلَى الْأَوَّلِ حَمَلَهُ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَعْدِ الدِّينِ. ... وَعَلَى الْمَحْمَلِ الثَّانِي .... حَمَلَهُ الْمُحَقِّقُ عَبْدُ الْحَكِيمِ السَّلَكُوتِيُّ فِي «حَوَاشِي التَّفْسِيرِ»." 155/1.

[23]- أنوار التنزيل، للبيضاوي، 27/1.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

قوله: (والشكر: مقابلة النعمة، قولا، وعملا، واعتقادا) في الحاشية: "فيه تسامح؛ إذ ليس المراد أنه يجب اجتماع الأمور الثلاثة حتى يحصل الشكر. وفي بعض النسخ بـ(أو)، وهو الأصح.[24]"[25]

أقول فيه بحث، أما أولا: فلأن قوله: (فيه تسامح) وقوله:(وهو الأصح) يدلان على صحة العبارة. وقوله: (إذ ليس المراد الخ) يدل على أنه يفيد خلاف المراد، ولا صحة لما يفيد خلاف المراد. وأما ثانيا: فلأن النحاة قد صرحوا بأن الواو في التقسيم أجود من (أو)[26]، فكيف تكون نسخة (أو) أصح؟

والجواب عن الأول: أنه لا يلزم من كونه غير مراد دلالة ذلك عليه؛ لجواز كونه دالا على المعنى المراد لظهوره منه، وإن كان مع مسامحة. وقد عرفوها[27] بأنها: استعمال اللفظ في غير حقيقة، بدون علاقة ولا نصب قرينة، اعتمادا على ظهور الفهم في ذلك المقام. انتهى، ولا شك في انفهامه هنا[28].

وعن الثاني: بأن ترجيح (أو) لتجرد المقام عن قرينة كون الواو للتقسيم، وتبادر الجمع منها.

قال الإمام البيضاوي: " قال:

أفادَتْكُمُ النُعْمَاءُ مني ثلاثَةً ... يَدي ولساني والضَّميرَ المُحجَّبا[29]

فهو أعم منهما من وجه، وأخص من آخر، ولما كان الحمد من شعب الشكر أشيع للنعمة، وأدل على مكانها لخفاء الاعتقاد، وما في آداب الجوارح من الاحتمال جعل رأس الشكر، والعمدة فيه."[30]

قوله: (أفادتكم النعماء مني ثلاثة) "وذهب العلامة التفتازاني إلى أن المراد مجرد التمثيل بجميع شعب الشكر، لا الاستشهاد. ورده الشريف بأنه: "استشهاد معنوي على أن الشكر يطلق على أفعال

---

[24]- قال الإمام القونوي في حاشيته: "الواقع في النسخ عطف العمل والاعتقاد بالواو، وهو المروي عن المصنف في الحواشي كما هو الظاهر؛ فإن المراد الشكر اللغوي، وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما، عبارة عن كل واحد منهما، بشرط موافقة الآخر؛ لئلا يكون سخرية، ولذا اخْتيرَ الواو الواصلة تنبيها عَلَى ذلك، وما وقع في بعض النسخ بلفظة (أَوْ) الفاصلة للإشَارَة إلَى ما ذكرناه من أنه عبارة عن كل واحد منها، لكن لا يفهم حِينَئِذٍ اشتراط كل منها بالآخر من العبارة، عَلَى أن عبارة (أو) الفاصلة ينافي ما نقل عنه، فعبارة (الواو) الواصلة أفصح وأحسن، فعلم من هذا التقرير أن حمل (الواو) على (أو) الفاصلة بناء عَلَى الغفول عن سبب إيراده، وهو الإشَارَة إلَى اجتماع الأقسام بطَريق الاشتراط، لا بطَريق الجزئية. والحاصل: أن الشكر هنا كلي صادق عَلَى كل واحد منها باشتراط كل منها بالآخر، وكل واحد جزئي له، فبالنظر إلَى الاعتبارين يصح الإيراد بالحرفين." حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي،161/1،162.

[25]- حاشية الكازروني على البيضاوي، 21/1.

[26]- يرى ابن مالك في التسهيل أن استعمال (الواو) فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو)، كقولك: الكلمة اسم وفعل وحرف. وذهب جماعة من النحاة إلى أن (الواو) قد تخرج عن معناها الأصلي في الاستعمال إلى جملة من الاستعمالات الأخرى؛ أشهرها: أن تستعمل بمعنى حرف العطف (أو)، وذلك في ثلاثة مواضع، أحدها: أن تكون بمعناها في التقسيم، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك إذ تقول: الكلمة اسم وفعل وحرف، كما تقول: الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

واعترض ابن هشام وغيره على نيابة (الواو) عن (أو) في التقسيم بأن (الواو) هي أكثر استعمالاً فيه من (أو)، ومن ثم كان العكس أقرب، قال ابن هشام: "والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي؛ إذ الأنواع مجتمعةٌ في الدخول تحت الجنس، ولو كانت (أو) هي الأصل في التّقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال (الواو)."

ورد هذا الاعتراض بأن: منطلق هذا التناوب أو مبعثه إنما هو من جهة أن لكل من الحرفين في التقسيم وجهاً؛ وذلك من حيث اجتماع الأقسام في الدخول تحت الشيء المقسَّم أو عدم اجتماعها في ذات واحدة خارجاً.

ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش،3332/7، وتوضيح المقاصد، للمرادي،98/3، و الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، 227/228، وحاشية الصبان على الأشموني، 160/3، والمغني، لابن هشام، 346، وهامش النحو الوافي، لحسن عباس، 606/3.

[27] - أي: المسامحة، فـ " التسامح": و "التساهل" يستعملان في كلام لا خطأ فيه، ولكن يحتاج إلى نوع توجيه تحتمله العبارة. و" التسامح " هو: استعمال اللفظ في غير موضعه الأصلي، كالمجاز، بلا قَصْدِ علاقةٍ مقبولةٍ، ولا نصب قرينة دالة عليه، اعتمادًا على ظهور الفَهْمِ من ذلك المقام. فوجود العلاقة يمْنَع التسامح قَالَ السَّيِّد: هُوَ أَن لَا يعلم الْغَرَض من الْكَلَام وَيحْتَاج فِي فهمه إِلَى تَقْدِير لفظ آخر. ينظر: قواعد الفقه، لمحمد عميم الإحسان، 227، والمدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي، لصلاح محمد أبو الحاج، 290، والمدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، لعلي جمعة عبد الوهاب، 60.

[28]- قال الشهاب في حاشيته: "وفي قوله (ذكر الشكر الخ) تسامح ظاهر، فلا وجه لتخطئته فيه." عناية القاضي، 78/1.

[29]- "قيل: هذا البيت لم يذكر أصحاب الشواهد قائله، ولا ما قبله ولا ما بعده. وفي بعض الحواشي أنه لأعرابي أتى عليا- رضي الله عنه- سائلا فأعطاه درهما، فلما استقله ولم يكن عنده غير درع له ناوله إياه. فامتدحه بشعر هذا من جملته، ولست على ثقة منه. انتهى." حاشية القونوي، 163/1. ونسبه سيبويه في الكتاب للشاعر أبو الطَّمَحان القَيْني ينتمي إلى بحر الطويل، أصاب التفعيلة الأولى من العجز الخَبْن، وأصاب العَروض والضرب القَبْض، واستشهد بهذا البيت في باب "النصب" وتحديداً في "باب ما ينصب من الأسماء لأنه عطف على اسم ينقلب عن حاله التي كان عليها في اللفظ ولا يكون إلا بمثل ذلك اللفظ"، حيث استشهد به النحاة على نصب كلمة (الضميرَ) بالعطف على (يدي) المنصوبة لأنها مفعول به أول للفعل (أفادتكم). ينظر: الكتاب، لسيبويه، 167/1.

[30]- أنوار التنزيل، للبيضاوي، 27/1.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الموارد الثلاثة. وبيانه: أنه جعلها بإزاء النعمة جزاء لها، ومتفرعة عليها، وكل ما هو جزاء للنعمة عرفا يطلق عليه الشكر لغة."[31] انتهى

أقول: فيه بحث؛ فإن مجرد وقوعه في شعر شاعر لا يثبت به كونه متعارف أهل العرف؛ لجواز كون الشاعر بالغ في مجازاة نعمة الممدوح بضم ما لم يتعارف وقوعه جزاء، سلمناه، لكن على إطلاق الشكر على جزاء للنعمة عرفا منع ظاهر.

قوله:(أشيع للنعمة)[32] في الحاشية: " أوفق لها"[33]. أقول: لا يوافق التفسير المفسر[34].

قوله:(وما في آداب الجوارح من الاحتمال) قال الشريف: "لأنه يحتمل خلاف ما قصد به، أو لم يعين له بخلاف النطق، فإنه ظاهر في نفسه ومعيّن لما أريد به وضعا."[35] أقول: يريد أنه يحتمل خلاف ما قصد به من تعظيم المنعم؛ لجواز أن تكون تلك الآداب لخوف من المنعم، أو لغرض من الأغراض الدنيوية، أو النفسانية بخلاف النطق فإنه لكونه موضوعا لمعانيه الحقيقية، بخلاف أعمال الجوارح فإن الأغراض الباعثة عليها متزاحمة، ليس بعضها بالحمل أولى من بعض، بل كل يحتاج إلى القرينة، وبه يندفع ما في الحاشية من أن "الشكر اللساني يحتمل خلاف ما قصد به أيضا."[36] وما أجاب به من أن: "آداب الجوارح. ليس بقاطع في كونه مقابلة الإنعام بخلاف القول؛ فإنه قد يكون نصا في كونه شكرا أو في مقابلة الإنعام"[37] انتهى، يرد عليه أن الآداب أيضا قد تكون نصا بالقرينة المعيّنة، هذا وقد قال الشريف في تقرير كون الحمد رأس الشكر: "لأن حقيقة الشكر إظهار النعمة والكشف عنها، كما أن كفرانها إخفاؤها وسترها."[38] انتهى.

أقول: فيه بحث، أما أولا: فلأن الإظهار والكشف بالنظر إلى الاعتقاد غير ظاهر، فإما أن يكون بالقياس إلى النفس الناطقة، أو يجعل كشفا وإظهارا بالقوة؛ لأنه بحيث لو اطلع عليه يظهر منه تعظيم المنعم.

وأما ثانيا: فلأن جعل حقيقة الشكر ما ذكر يوجب كون كل شعبة منه وصف بصفة الإنعام، وما ذكر من تعريف الشكر لا يدل على هذا القيد، فلو بالغ شخص في وصف المنعم بكمال العلم وفرط الذكاء، ونهاية الشجاعة لم يكن شاكرا، وإن كان ذلك الوصف منبعثا عن الإنعام، ومنطبقا عليه تعريف الشكر؛ إذ

---

[31]- الحاشية على الكشاف، للشريف الجرجاني، 47، وحاشية القونوي، 163/1.

[32]- "أشيع بمعنى أكثر إشاعة، وإظهاراً من بقية شعبه وأقسامه، وهذا بناء على مذهب سيبويه في جواز أخذ أفعل التفضيل من الأفعال المزيدة، وعليه الرضي لكثرته استعمالاً، والجمهور على أنه نادر، موقوف على السماع، ولك أن تقول: لا حاجة لهذا؛ لأنه من شعت الشيء كبعته كما في القاموس، ولم يتعد بالباء بل باللام؛ لأنه أفعل تفضيل يطرد تعديته بها كما فصله النحاة، وكان الأظهر أن يقول: للتعظيم، بدل قوله: للنعمة؛ لأن الحمد لا يلزم أن يكون في مقابلتها." حاشية الشهاب، 178. و"قال العلامة الألوسي في تفسيره: "... وعلى كل حال بينه (أي: الشكر) وبين الحمد عموم وخصوص من وجه، والحمد أقوى شعبه؛ لأن حقيقته إشاعة النعمة، والكشف عنها، كما أن كفرانها إخفاؤها وسترها." روح المعاني، 124/1.

[33]- حاشية الكازروني على البيضاوي، 22/1.

[34]- لا يوافق التفسيرُ هنا المفسَّرَ، وبيانه من وجهين: الأول: أن شرط التفسير المطابقة أو الجلاء، و"الموافقة" لا تؤدي معنى "الإشاعة"؛ فالإشاعة هي الظهور والانتشار؛ جاء في لسان العرب مادة (شيع): «شاعَ الخَبَرُ في النَّاس يَشِيعُ شَيْعاً وشُيُوعاً ومَشَاعاً وتَشَاعاً: ظَهَرَ وانْتَشَرَ»، وفي القاموس المحيط: «شاعَ الشَّيْءُ: ظَهَرَ وتَفَرَّقَ»، بينما "الموافقة" هي الملاءمة والموافقة ضد المخالفة؛ جاء في مقاييس اللغة: «الواو والفاء والقاف: أصلٌ صحيح يدلُّ على ملاءمةٍ بين شيئين». والثاني: أن البيضاوي بنى كلامه على علّة الإظهار والخفاء؛ لقوله: (لخفاء الاعتقاد، وما في آداب الجوارح من الاحتمال)، والذي يقابل الخفاء والاحتمال إنما هو الظهور والإشاعة لا مجرد الموافقة، فالتفسير بـ(أوفق) يقطع التناسب بين العلة والمعلول في عبارة المصنف ينظر: حاشية العلوي على تفسير البيضاوي، 22/1، القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مادة شيع، 730، لسان العرب، ابن منظور، مادة شيع، 8/ 187، معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة وفق، 6/ 117.

[35]- نقله بلفظه الإمام الكازروني في حاشيته، 21/1، وقال العلامة الألوسي في تفسيره: "... وعمل الجوارح وإن كان ظاهرا إلا أنه يحتمل خلاف ما قصد به." روح المعاني، 124/1.

[36]- حاشية الكازروني على البيضاوي، 22/1.

[37]- حاشية الكازروني على البيضاوي، 22/1.

[38]- قال الشريف في حاشيته على الكشاف " (قوله ما شكر الله عبد لم يحمده) فإنه إذا لم يعترف بإنعام المولى ولم يثن عليه بما يدل على تعظيمه وإكرامه لم يظهر منه شكر ظهورا كاملا، وإن اعتقد وعمل فلم يعد شاكرا؛ لأن حقيقة الشكر إظهار النعمة والكشف عنها، كما أن كفرانها إخفاؤها وسترها. " 47.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

لا كشف فيه عن النعمة ولا إظهار لها، اللهم إلا أن يقال: إن ما ذكر بيان لأصل اللغة، أورده تعليلا لكون الحمد رأس الشكر، أو يقال: إن الشكر لما كان ثمرة للنعمة ومتفرعا عليها، وثمرة الشجرة دالة عليها، وكاشفة عنها غدت النعمة بالشكر ظاهرة، وبتركه خفية. أو يقال: إن الثناء المنبعث عن النعمة لا يخلو عن الإشعار بها، ولو من حال المثني. فليتأمل؛ فإن ما ذكر لا يقاوم السؤال.

قوله: (جعل رأس الشكر) في الحاشية: " قال صاحب الحواشي: شبه الشكر بشجرة، فإنه: كما أن الشجرة مشتملة على أمر خفي به قوامها، وصلاحها بصلاحه، وهو أصلها الثابت، وعلى أمر جلي ظاهر على القريب والبعيد، وهو رأسها، وعلى أمر متوسط بينهما كذلك الشكر يشتمل على أمر خفي، به قوامه، وصلاحه يصلح الشكر، وفساده يفسده، وهو: الاعتقاد. وعلى أمر ظاهر على القريب والبعيد، وهو: القول. وعلى أمر متوسط، وهو: العمل. فقال ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ :(الحمد رأس الشكر)[39]، وعلى هذا كان ذكر الشكر استعارة بالكناية، وإثبات الرأس استعارة تخييليه، فتأمل."[40]

قال في الحاشية: "أقول: الوجه الذي ذكره لا يلائم ما في الحديث؛ لأن الحديث دل على أن الشكر غير موجود ما لم يحمد الله ـــ تعالى ـــ، والمراد أن الشكر الكامل وما هو الظاهر غير موجود، ولم يدل على أن فساد الاعتقاد يفسد الشكر، بل يقول: فساد الاعتقاد لا ينافي الشكر؛ لأن فساد الاعتقاد ألا يطابق الواقع، وهو لا يفسد الشكر، وأما المنافي للشكر: أن يكون الاعتقاد على خلاف القول أو الفعل، ثم إن قوله: (ذكر الشكر استعارة) اصطلاح جديد."[41]

"وإن قيل: المراد من ذكر الشكر لفظ الشكر، حتى يمكن حمله على مذهب صاحب المفتاح[42]، قلنا: لا يصح على مذهبه جعل إثبات الرأس له استعارة تخييلية كما ظهر من كلامه، فتأمل."[43] انتهى

أقول فيه بحث من وجوه، أما أولا: فلأنه إذا استقام تشبيه بالشجرة فيما ذكر من وجه الشبه دل على ما ذكر من كون فساد الاعتقاد يفسد الشكر. وأما ثانيا: فلأن المراد الاعتقاد في المثني عليه وهو يفسد الشكر بلا شبهة؛ لكونه على خلاف القول والفعل كما ذكره.

وأما ثالثا: فلأن قوله: (اصطلاح جديد) ممنوع؛ ففي التلويح إن: "إطلاق المجاز والحقيقة على نفس المعنى، وعلى إطلاق اللفظ على المعنى واستعماله فيه شائع في عبارة العلماء، مع ما بين اللفظ والمعنى من الملابسة الظاهرة، فيكون مجازا لا خطأ، وجعله من خطأ العوام من خطأ الخواص."[44] انتهى. ومعلوم أن الاستعارة مندرجة تحت المجاز.

وأما رابعا: فلأنه حيث جوز كون المراد من ذكر الشكر ...[45] فلم لا يكون المراد من إثبات الرأس: لفظ الرأس؟ فيوافق مذهب صاحب المفتاح.

وأما خامسا: فلأنه غفل عن فساد قويّ في كلام صاحب الحواشي، وهو: أن الرأس لا يصلح قرينة لهذه المكنية أصلا؛ لوجوب اختصاص التخييلية بالمشبه به في المكنية، ولا اختصاص للرأس بالشجرة، فلا تصلح الرأس ولا إضافتها قرينة لاستعارة الشجرة للشكر؛ إذ لا رمز في ذكر الرأس إلى خصوص الشجرة.

قال الإمام البيضاوي: " فقال عليه الصلاة والسلام: «الحمد رأس الشكر، وما شكر الله من لم يحمده».

---

[39]- أخرجه البغوي في شرح السنة. كتاب الدعوات. باب ثواب التحميد، رقم: 1271. 50/5. من حديث عبد الله بن عمرو.

[40]- حاشية الكازروني على البيضاوي، 22/1.

[41]- حاشية الكازروني على البيضاوي، 22/1.

[42]- قال الإمام الكازروني في حاشيته: "لأنه إن سلم هذا التشبيه في الحديث وحمل عليه كان الاستعارة بالكناية على مذهب السلف هو: الشجرة الغير المذكورة، وعلى مذهب صاحب المفتاح هو: لفظ الشكر، بادعاء الشجرية لها، وعلى مذهب صاحب التلخيص هو: التشبيه المضمر في النفس، وليس ذلك الشكر استعارة بالكناية على مذهب من المذاهب المذكورة." 22/1.

[43]- حاشية الكازروني على البيضاوي، 22/1.

[44]- شرح التلويح على التوضيح، للتفتازاني، 127/1.

[45]- (لفظ الشكر) ما بين القوسين ساقط من المخطوط، وأثبته من حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي، 22/1.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والذم نقيض الحمد والكفران نقيض الشكر. .... وهو من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة لا تكاد تستعمل معها، والتعريف فيه للجنس ومعناه: الإشارة إلى ما يعرف كل أحد[46] أن الحمد ما هو؟ أو: للاستغراق، إذ الحمد في الحقيقة كله له، إذ ما من خير إلا وهو موليه بوسط أو بغير وسط كما قال تعالى: ﴿**وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ**﴾[47] وفيه إشعار بأنه تعالى حي قادر مريد عالم؛ إذ الحمد لا يستحقه إلا من كان هذا شأنه.[48] وقرئ (الحمد لله) بإتباع الدال اللام وبالعكس، تنزيلاً لهما من حيث إنهما يستعملان معاً منزلة كلمة واحدة."[49]

قوله: (والتعريف فيه للجنس) قال الشريف: "بطريق البرهان"[50]، وفي الحاشية "ويمكن أن يقال في طريق البرهان الخ"[51]. أقول: وقد يجاب[52] عن الشريف بأن كون الاختصاص بطريق البرهان يكون مستفادا بالفعل؛ فإن الجنس لما لم يكن له تحقق إلا في ضمن الأفراد لزم ملاحظتها، وبملاحظتها يستفاد الاستغراق بخلاف ما لو حمل على الاستغراق؛ فإنه يستغني عن ملاحظة الجنس فلا يستفاد انحصار الجنس بالفعل، بل هو بحيث يمكن أن يستفاد، وذلك مع ما في طريق البرهان من القوة التي ليست في طريق الاستقراء.

قال في الحاشية نقلا عن صاحب الحواشي: "تشير باللام في قولك: الرجل خير من المرأة، والرجل كذا. إلى الرجل الموصوف بالخيرية، لا إلى الرجل مطلقا، الخ."[53] أقول: بيان ما ذكره من الجواب أن يقال: لا يخلو أن يكون المحكوم على الرجل المكنى عنه بقوله: (كذا) من أحكام الحقائق أو الأفراد، فإن كان الأول كان يقول: (والرجل لا ينبغي أن يساوى به الأنثى) لم تضرنا الإشارة إلى الحقيقة بوصف الخيرية، في كونها لام الطبيعة، حيث لم يقصد في ضمن الفرد. وإن كان الثاني: تعين العهد الذهني، أو الاستغراق، فالقسمة حاصرة.

ثم ما ذكر محمل ظاهر متبادر إلى الأفهام، فلا يكون تكلف كما زعم. قال الفاضل في الحاشية: "الفرق أن الفرد في العهد الخارجي معلوم مميز الخ."[54] أقول: وقد يفرق بأنه لما تقدم ذكر الفرد المعين تحقيقا أو تقديرا وسبقت معهوديته بإثبات بعض أحكام الأفراد له، فكان حاضرا في الذهن مشاهدا، ثم جيء بالمعرف باللام توجهت الإشارة بها إليه، أي: إلى الفرد بالضرورة، بخلاف المقام الذي لم يجر فيه

---

[46]- قال العلوي في حاشيته: "قوله: (إلى ما يعرفه كل أحد) وهو: حقيقة الحمد وماهيته." حاشية العلوي، 23/1.

[47]- سورة النحل، جزء من الآية:53.

[48]- قال العلوي في حاشيته: "قوله: (إذ الحمد لا يستحقه إلا من كان هذا شأنه): لأن الحمد إنما يكون على الجميل الاختياري، أي: صادرا عن اختيار، والفعل الاختياري لا يكون بدون حياة وقدرة، وإرادة، وعلم." حاشية العلوي، 24/1.

[49]- أنوار التنزيل، البيضاوي، 27/1.

[50]- قال الإمام الكازروني في حاشيته: "واعلم أن الشريف العلامة صرح بأن كون اللام للجنس أولى من كونه للاستغراق، واستدل عليه بأن اختصاص الجنس مستفاد من جوهر الكلام، ومستلزم لاختصاص جميع الأفراد، فلا حاجة في تأدية المقصود الذي هو ثبوت الحمد لله- تعالى- وانتفاؤه عن غيره إلى ملاحظة الشمول والإحاطة ويستعان فيه بالقرائن الخارجية، بل نقول على ما اختاره يكون اختصاص جميع الأفراد ثابتا بطريق البرهان، فيكون أقوى من إثباته ابتداء." 24/1.

[51]- قال الإمام الكازروني في حاشيته: " ويمكن أن يقال: في طريق البرهان إيماء إلى أن حقيقة الحمد تقتضي الاختصاص دون الطريق الآخر، ثم إنه لا يمكن الاستدلال على اختصاص جميع الأفراد إلا بعد العلم باختصاص الجنس." 24/1.

[52]- وقد أجاب عنه الإمام الكازروني- أيضا- في حاشيته، بقوله: "أقول فيه بحث؛ لأنه إذا كان اللام للاستغراق كان اختصاص الجنس ثابتا بطرق الدليل أيضا؛ لأنه يلزم من اختصاص جميع الأفراد اختصاص الجنس، غاية الأمر أن الاستدلال باختصاص الجنس على اختصاص الأفراد طريق البرهان؛ لأنه استدلال من الكلي إلى الجزئي، وأما العكس فطريق الاستقراء؛ لأنه استدلال من الجزئي على الكلي." 24/1.

[53]- قال الإمام الكازروني في حاشيته نقلا عن صاحب الحواشي: "... وأما ثانيا: فلأنك كما تشير في قولك: جاءني رجل، والرجل كذا. إلى الرجل الموصوف بالجيئة، لا إلى الرجل مطلقا، فلذلك ذهبوا إلى أنها للعهد، ويشار بها إلى حصة معينة منه، كذلك تشير باللام في قولك: الرجل خير من المرأة، والرجل كذا. إلى الرجل الموصوف بالخيرية، لا إلى الرجل مطلقا، والفرق بينهما تحكم، وحينئذ نقول: هذه اللام ليست للعهد؛ إذ ليست الإشارة إلى حصة، وليست بلام الجنس؛ إذ القصد بها ليس إلى المسمى، ولا العهد الذهني، ولا الاستغراق؛ إذ القصد بها ليس إلى الأفراد، فيكون التقسيم المذكور غير حاصر إلا أن يتكلف." 24/1،25.

[54]- قال الإمام الكازروني في حاشيته: " الفرق أن الفرد في العهد الخارجي معلوم متميز عند العقل بوجه مذكور، فيحسن أن يجعل الإشارة إليه معنى التعريف العهدي، وأما الفرد في صورة العهد الذهني، وكذا الاستغراق فغير معلوم مما ذكر، فلعل الفرق بينهما لذلك." 25/1.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

للفرد المعين ذكر، فإن اللام تتوجه فيه إلى المسمى، وهو: الجنس؛ لأنه هو الحاضر المتعين في ذهن السامع. أما من حيث هو، أو في ضمن الأفراد بحسب مناسبة الأحكام المنوطة بذلك المسمى.

هذا، ومن العجائب أن الشريف في حاشية المطول أجاب عنه بأن: "معرفة الجنس غير كافية في تعيين شيء من أفراده، بل يحتاج فيه إلى معرفة أخرى."[55] انتهى فكيف غفل عنه هؤلاء المحققون؟ وقد وضحه الشريف الصفوي بأن " المعلوم من تتبع الموارد: أن المراد في العهد الخارجي الإشارة إلى معرفة المخاطب الفرد المعين، وتعينه: تشخصه عنده، وإذا حمل على الجنس لا يفيد إلا الإشارة إلى معرفة الجنس وتعينه، وذلك لا يستلزم تعين الفرد وتشخصه، فيفوت المقصود.

وما قيل من جواز الحمل على المعين بالقرائن مدفوع بأن القرينة تدل على الخصوصية، وتعينه الشخصي لا الإشارة إلى العلم بها وبتعينها فيفوت المقصود، وهو: الإشارة إليهما. هذا خلاصة كلامه في غير موضع"[56]. وقد بين هو الفرق تارة بأن المقصود الظاهر من العهد الخارجي الإشارة إلى العلم بخصوصية الفرد وتعينه الشخصي وتميزه عما سواه، ولو حمل على الجنس لعلم أن العلم به من حيث الحقيقة وتعين حقيقته وهو غير مراد، ويفوت ما هو المراد. وأخرى بأنه لو رد العهد الخارجي إلى الجنس لزم العدول عما يفهم ويتبادر من موارد الاستعمال من غير باعث قوي، فإنه لا يفهم من جاء في الرجل المعهود المعلوم إلا الفرد المخصوص بخصوصه لا مطلق الفرد في ضمن هذا الفرد المخصوص. قال في الحاشية: " وههنا كلام آخر يعرف بالتأمل."[57]

أقول: كأنه يريد أنه يجوز أن يحمل ما يكون بوسط على ما يقارنه كسب من الأفعال التي ينتفع بها المكلف من عطايا الملوك، ومواساة الإخوان، وصنائع الصناع، وخدم الخدام، ونحو ذلك. وما يكون بلا وسط، على نحو ما يجرد عن ذلك، كإنزال الأمطار، وإجراء الأنهار، وإخراج الثمار، وما أفيض على كل إنسان من الصورة والقوى الظاهرة والباطنة.

قوله: (وفيه إشعار بأنه تعالى حي قادر) في الحاشية: "الظاهر أن معناه: إن في اختصاص جميع المحامد به تعالى اشعارا بأنه تعالى متصف (بما ذكره)، وفيه شيئان، إلى قوله: ويمكن أن يقال في دفع الأول الخ."[58] أقول: وفي دفعه وجوه أخر، منها أن يقال: المراد أن في الاختصاص باعتبار ما في ضمنه من الجر الثبوتي. أعني ثبوت الحمد له تعالى إشعارا. ومنها أن يقال: أراد أن فيه إشعارا على الوجه الأكمل؛ إذ اختصاص المحامد به تعالى أقوى في الدلالة على ما ذكروا، وإنما بنى السؤال على الظاهر؛ لجواز ألا يرجع الضمير إلى الاختصاص بل إلى تركيب الحمد لله، أي: في هذا التركيب وراء إفادة الاختصاص الإشعار بما ذكر أو إلى ثبوت الحمد له تعالى المستفاد من الكلام.

ولم يجب عن الثاني، وجوابه: أن التعبير بالإشعار إشعار بتفاوت المعادن؛ فإن الأول وهو الاختصاص بطريق العبارة لكون الكلام مسوقا له، بخلاف الثاني؛ فإنه بطريق الإشارة حيث لم يسق الكلام له، وإن كان لازما؛ فلفظ الإشعار أريد به الإشارة الأصولية.

---

[55]- ينظر: حاشية السيلكوتي على المطول: 165.

[56]- قال السيالكوتي في حاشيته: " قال قدس سره: لأن معرفة الجنس غير كافية ..الخ* يعنى أن المعتبر في العهد الخارجي تعيين الحصة، ومعرفة السامع لها بخصوصها، وهى لا تحصل بمعرفة الجنس، بخلاف العهد الذهني والاستغراق فان المعتبر فيهما معرفة الجنس من حيث هو، وكون الحكم بحسب الوجود في كل الأفراد أو بعضها مستفاد من قرينة خارجة عن مدلول اللفظ." حاشية السيالكوتي على المطول: 165.

[57]- حاشية الكازروني على البيضاوي، 25/1.

[58]- قال الإمام الكازروني في حاشيته: " الظاهر أن معناه: إن في اختصاص جميع المحامد به تعالى إشعارا بأنه تعالى متصف بما ذكره، وفيه شيئان، أحدهما: أنه لا حاجة في ذلك إلى اختصاص جميع المحامد به، بل تعلق الحمد به يدل على ذلك. والثاني: أن الأحسن أن يقال: فهو يستلزم كونه تعالى متصف بالصفات المذكورة، وإنما كان مستلزما لما قلنا أن الحمد لا يتعلق إلا بالفاعل المختار، وهو لابد أن يكون حيا عالما قادرا مريدا، ويمكن أن يقال في دفع الأول؛ إذ فيه إشعار بكونه تعالى حيا قادرا على كل شيء، مريدا عالما به، أي بالكل؛ لأن من له جميع المحامد فهو موجد كل نعمة وكمال، ومن كان كذلك يجب أن يكون متصفا بما ذكر." 25/1.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

قال الإمام البيضـــاوي: " وقرئ (رَبِّ الْعالَمِينَ) بالنصـــب على المدح، أو النداء، أو بالفعل الذي دل عليه الحمد."[59]

قولـه: (أو بـالفعل الذي دل عليـه الحمد) قـال صـــاحب الكشـــاف: "كـأنـه قيل: بحمد الله رب العـالمين."[60] أقول: يحتمل أن يريد تقدير فعل في نظم الكلام. ويحتمل أن يكون المراد أنـه نعت لله ـ تعالى ـ على طريق الميل إلى المعنى؛ لكون الحمد لله في قوة: نحمد الله. كما وقع مثله في العطف في قول الفرزدق: (لم يدع من المال إلا مسـحتا أو مجلف)[61]. كما حققه في تفسـير قوله تعالى: ﴿**فَشَـرِبُوا مِنْـهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْـهُمْ**﴾[62] في قراءة[63]، ولم يتفطن لما ذكرنـا أبو حيان فحملـه على عطف التوهم، وضـــعفه بـأنـه مختص بالعطف، ولا ينقاس[64]، ومع هذا لا يخفى ما في لفظ التوهم من ســـوء الأدب[65]. فإن قلت: هلا كان نعتا لله تعالى باعتبار المحل؛ فإنه خبر بتقدير: كائن. فالمجرور في محل نصـــب بهذا العامل المقدر؟ قلت: لعل المانع منه أنه مشروط بظهور ذلك الموضـع في فصـيح الكلام، كما في مغني اللبيب. نعم خالف في هذا الشرط ابن جني، فلم يشترطه، وأطلق الرضـي الجواز في أول كتابه عند مباحث الإعراب، فجوز أن تكون الأرجل في قراءة النصـــب عطفا على محل الرؤوس بناء على مذهبه الشـــيعي، من أن وظيفة الأرجل المسح، فيجوز على رأيهما ذلك[66].

قال الإمام البيضاوي: " ويوم الدين: يوم الجزاء، ومنه «كما تدين تدان»، وبيت الحماسة:

ولم يَبْقَ سِوَى العدوا ... نِ دِناهُمْ كما دَانُوا

أضـاف اسـم الفاعل إلى الظرف إجراء له مجرى المفعول به على الاتسـاع، كقولهم: يَا سَـارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدار. ومعناه: ملك الأمور يوم الدين، على طريقة (وَنادى أَصْـــحابُ الْجَنَّةِ)[67]. أولـه: الملك في هذا

---

[59]- أنوار التنزيل، للبيضاوي، 28/1. وقال العكبري: " وَيُقْرَأُ (الْحَمْدُ) بِالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ ; أَيْ أَحْمَدُ الْحَمْدَ ; وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ؛ لِأَنَّ فِيهِ عُمُومًا فِي الْمَعْنَى." التبيان، 5/1.

[60]- الكشاف، للزمخشري، 53/1.

[61]- البيت من البحر الطويل. قال الفرزدق في ديوانه: " وَعَضُّ زَمانٍ يا اِبنَ مَروانَ لَم يَدَع ** مِنَ المالِ إِلّا مُسحَتاً أَو مُجَرَّفُ." ديوان الفرزدق، 386. وينظر: خزانة الأدب، للبغدادي، 237/1.

[62]- سورة البقرة، جزء من الآية: 249.

[63]- " وقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَطَائِفَةٌ: (رَبِّ الْعالَمِينَ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَدْحِ، وَهِيَ فَصِيحَةٌ لَوْلَا خَفْضُ الصِّفَاتِ بَعْدَهَا، وَضَعُفَتْ إِذْ ذَاكَ. عَلَى أَنَّ الْأَهْوَازِيَّ حَكَى فِي قِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَرَأَ: (رَبِّ الْعالَمِينَ، الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) بِنَصْبِ الثَّلَاثَةِ، فَلَا ضَعْفَ إِذْ ذَاكَ." البحر المحيط، لأبي حيان، 34/1.

[64]- قال أبو حيان في تفسيره: " وَقَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ نَصَبَ (رَبِّ) بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ قَبْلَهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: نَحْمَدُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ، ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ مُرَاعَاةُ التَّوَهُّمِ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْعَطْفِ، وَلَا يُنْقَاسُ فِيهِ." 34/1.

[65]- يرى سريّ الدين المصري – رحمه الله – أن إطلاق مثل هذا اللفظ في تفسير كلام الله تعالى يوهم نسبة القصور إلى النظم القرآني، فقد يوهم أنّ البيان القرآني محتاج إلى تقديرٍ غير مقصود في أصله، وهذا مما يتنافى مع كمال فصاحته وإحكامه، وهو ما ينافي مقتضى الأدب مع الله تعالى ومع كتابه العزيز.

[66]- يرى سريّ الدين في هذا السياق أن أبا حيّان الأندلسي – رحمه الله – قد حمل بعض المواضع في التفسير على عطف التوهم، وضعّف غيره من التوجيهات، كما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ**﴾، حيث جعل الاستثناء متوهَّم العطف على موضع، لا على لفظٍ صريح.

أما ابن هشام الأنصاري فقد قرّر في مغني اللبيب أنّ العطف على المحلّ مشروطٌ بـظهور الموضع في فصيح الكلام، فقال: " وله عند المحققين ثلاثة شروط: أحدها: أمان ظهوره في الفصيح.. الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة؛ .. والثالث: وجود المحرز، أي: الطالب لذلك المحل."

وأما ابن جنّي فكان أوسع نظرًا، فلم يشترط ظهور الموضع، بل جوّز الحمل على المعنى وإن لم يظهر العامل في الظاهر، كما في قوله في الخصائص: "وقد يجيء الحذف على نية العامل وإن لم يُذكر، إذ المدار على قوة الدلالة لا على اللفظ وحده."

وكذلك الرضيّ الاستراباذي أطلق القول بجواز العطف على المحلّ دون تقيدٍ بالظهور، كما في شرح الكافية عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾، حيث جوّز عطف الأرجل على محل الرؤوس بناءً على مذهبه في المسح.

ومن مجموع ما سبق فسريّ الدين مع ابن هشام في اشتراط القرينة الظاهرة، ومع ابن جنّي والرضي في سعة المذهب، ومع تنزيه الألفاظ عن كل ما يوهم نقصًا في النصّ القرآني؛ ولهذا ختم بقوله: "ولا يخفى ما في لفظ التوهم من سوء الأدب"، إذ الواجب على المفسّر أن يجمع بين "دقّة التحليل النحوي" و "أدب التفسير"؛ لأن النحو في خدمة البيان القرآني، لا حاكمٌ عليه.

ينظر: البحر المحيط، لأبي حيّان، 22/1، والخصائص، لابن جني، 424/2، 423، وشرح الكافية لابن الحاجب، 686/4، ومغني اللبيب، لابن هشام، 473/2، 474.

[67] سورة الأعراف، جزء من الاية رقم: 44.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اليوم، على وجه الاستمرار؛ لتكون الإضافة حقيقية معدة لوقوعه صفة للمعرفة. وقيل: الدِّينِ الشريعة، وقيل: الطاعة. والمعنى يوم جزاء الدين."[68]

قوله: (يوم جزاء الدين) إن أريد بالجزاء الطاعة فالأمر ظاهر، وكذا إن أريد الشريعة، أي: يوم الجزاء الذي وعد به في الشريعة؛ إذ الشريعة -وهي: ما شرع الله لعباده - يستفاد منها ومن أدلتها ثواب الطائع، وعقاب العاصي. فاندفع ما قيل: إن قوله (والمعنى يوم جزاء الدين) لا يناسب تفسير الدين بالشريعة، بل المعنى عليه: مالك يوم جزاء أحكامها، وكأنه يريد بالدين العبادة والمعصية، ونحوهما.[69]

قال الإمام البيضاوي: " والعبادة: أقصى غاية الخضوع والتذلل، ومنه: طريق معبَّد. أي: مذلل، وثوب ذو عبدة، إذا كان في غاية الصفاقة."[70]

قوله: (أقصى غاية الخضوع) في الحاشية: "إلا أن يقال الخ."[71] أقول: هذا لا يصلح توجيها لكلام الشريف؛ لأنه يلزم منه الجمع[72] بين الحقيقة والمجاز، وهو لا يجوز؛ لأنه حنفي.[73] بل الوجه أن يجاب بأن النهاية وإن كانت أمرا واحدا بحسب الذات لكنها تتعدد بحسب الاعتبار، فيجوز أن يكون للخضوع غايات بحسب الخاضع، وأخر بحسب المخضوع له، فإن غاية الخضوع من آحاد الناس غيرها من الأنبياء والملائكة المقربين، وكذلك غاية الخضوع للأمراء غيرها للملوك ومن فوقهم.

الخاتمة

تحققت أهداف هذا البحث من خلال إثبات النتائج الآتية:

1- المخطوط الذي بين أيدينا هو من تأليف سري الدين المصري.

2- كتب البحث وفقا لقواعد الإملاء الحديثة، مع الالتزام بقواعد تحقيق المخطوطات، وتبين أن (الواو) في عبارة البيضاوي "قولاً وعملاً واعتقادا" للتقسيم أولى من "أو"، غير أن ترجيح "أو" عند بعض الشراح مبني على تجرد المقام عن القرينة، لا على فساد المعنى الأصلي.

3- سريّ الدين المصري كان عالماً محققاً واسع الاطلاع، امتاز بقدرته على الجمع بين دقة النظر اللغوي والعمق البياني في تفسير النص القرآني، وله شخصيته المستقلة في التأليف.

فهو يمثل مرحلة نضج في النقد التفسيري؛ إذ جمع بين الأمانة للنص، والتحليل، والنقد العلمي المستقل، مما يجعله حلقة وصل بين المتقدمين والمتأخرين.

4- منهج سريّ الدين المصري منهج نقدي تحليلي، يعتمد على تحرير النصوص، ومناقشة الأقوال بعمق واستقلال علمي.

5- أظهر البحث أن سريّ الدين كان ذا منهجٍ علمي دقيق، يجمع بين العرض والتحليل، فلا يكتفي بنقل الأقوال، بل يوازن بينها، ويربط بين العلوم المتعلقة بالنص المراد تفسيره، أو دراسته، حيث كان:

---

[68]- أنوار التنزيل، للبيضاوي، 28/1.

[69]- قال الإمام الكازروني في حاشيته: "(والمعنى: يوم جزاء الدين): لا يخفى أنه مناسب لتفسير الدين بالطاعة لا بالشريعة، فالمعنى على تفسير الدين بالشريعة: مالك يوم الشريعة، أي: يوم إجراء أحكامها." 29/1.

[70]- أنوار التنزيل، للبيضاوي، 29/1.

[71]- قال الإمام الكازروني في حاشيته: " قوله: (أقصى غاية الخضوع): قال الشريف العلامة: لما كان للخضوع حدود ونهايات، ولفظ الغاية شاملة لهما؛ لكونها اسم جنس مضافا صح إضافة (أقصى) إليها، كأنه قيل: أقصى غاياته. أقول: لك أن تقول: لا يظهر وجه لكون معنى له نهايات. بل يكون له مراتب ودرجات، والنهاية هي مرتبة لا مرتبة بعدها، إلا أن يقال: للخضوع مراتب قريبة من النهاية، فأطلق النهايات وأراد بها النهاية الحقيقية وما يقرب منها." 33/1.

[72]- "يعني أن يكون للفظ معنيان، أحدهما حقيقي، والآخر مجازي. فهل يصح أن يتناول كلا معنييه في وقت واحد؟ اختلف العلماء في ذلك." أثر علم الدلالة في تفسير النصوص "المجاز أنموذجا"، محمد ماهر زكرياء، 97.

[73]- "ذهب جمهور أهل اللغة وعامة الحنفية، وجمع من المعتزلة، والمحققون من الشافعية كإمام الحرمين والإمام الرازي إلى أنه: لا يستعمل اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي حال كونهما مقصودين بالحكم، بأن يرادا معا." المصدر السابق،97-98. وللاستزادة ينظر: أصول السرخسي، 173/1، وإفاضة الأنوار، للحصكفي، 118، والبرهان، للجويني، 121/1، والطراز للعلوي، 55/1، والمحصول للرازي، 344/1.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أ/ يبين العلاقة بين التوجيه اللغوي والدلالة التفسيرية: ظهر جليًّا أن سريّ الدين كان يربط بين الإعراب والمعنى، فيرى أن لكل توجيه نحوي أو لغوي أثرًا في تفسير النص. وأن تغير الإعراب يؤدي إلى اختلاف في المعنى البلاغي والوظيفة السياقية.

ب/ يجمع ويقارن بين أقوال العلماء ويحللها: جمع سريّ الدين بين أقوال الزمخشري، وأبي حيان، وابن هشام، وابن جني، والرضي، ثم ناقشها في ضوء القواعد والأصول، فهو يوازن بين أقوال النحاة والبلاغيين والمفسرين، ويعرض الأقوال عرضاً محققاً، ثم يختار منها ما يراه أرجح، مما يدل على رسوخ قدمه في العلم ودقة فكره النقدي، فالملكة اللغوية والإعرابية عنده هي أداة عمل مركزية.

ج/ وهو يلتفت إلى اختلاف القراءات وتأثيرها على الإعراب والدلالة، ويستثمرها في الموازنة بين وجوه التفسير.

د/ ويظهر تأثير أصول الفقه وقواعد القياس والمنطق في أساليبه التحريرية حين يتعلق الأمر بالاستدلال والمرجّح أو نفي الاستدلال.

فأصول الفقه والمنطق عند سريّ الدين ليسا فنين مستقلين، بل هما أداتا تقويم، تساعده في ترجيح الأقوال وتحقيق المعنى بدقة.

وخلاصة القول: هذا البحث يُظهر مكانة سريّ الدين المصري بين المفسرين المحققين، ويُبرز عمق نظره في اللغة والمعنى، مرجعيته النصّ، ومنابع فكره من اللغة والنحو والبلاغة والمنطق والأصول والقراءات. مزج بين هذه المعارف، فكان ذلك توظيفاً منهجياً يؤدي إلى استخراج المعنى الأقرب إلى المقصود القرآني واللغوي والشرعي. وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

ثانيا:

1. أثر علم الدلالة في تفسير النصوص "المجاز أنموذجا"، لمحمد ماهر زكريا، دار النوادر اللبنانية، بيروت، الطبعة الأولى، 1428هـ، 2008م.
2. أصول السرخسي، لأبي بكر محمد السرخسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ، 1993م.
3. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، 1966م.
4. إفاضة الأنوار على أصول المنار، لمحمد علاء الدين بن علي الحصكفي، الطبعة الأولى، 1413هـ، 1992هـ.
5. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.
6. البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420هـ.
7. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.
8. البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ، 1997م.
9. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
10. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، 2008م
11. الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1992م.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

12. -حاشية العلامة أبي الفضل القرشي المشهور الكازروني على البيضاوي، دار الكتب العربية الكبرى، مصر.
13. حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسير البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القاضي وكِفَايةُ الراضي، عَلَى تفْسير البَيضَاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، دار صادر ـ بيروت.
14. -حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ -1997م.
15. -حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي، لعصام الدين إسْمَاعيل بن مُحَمَّد الحنفي القونوي، ومصلح الدين بن إبْرَاهيم الرومي الحنفي ابن التمجيد، تحقيق: عبد الله محمود مُحَمَّد عمر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ: 2001م.
16. ـــ حاشية العلوي على تفسير البيضاوي، لوجيه الدين العلوي، تحقيق: محمد حنيف خان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1442هـ، 2021م.
17. -الحاشية على الكشاف، للشريف الجرجاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1385، 1966م.
18. -خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997م.
19. ـ الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
20. ـــ ديوان الفرزدق، لأبي فراس همّام بن غالب، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1407 هـ -1987م).
21. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الثناء شهاب الدين السيد محمود الألوسي، تحقيق: فؤاد بن سراج عبد الغفار، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
22. ـــــ ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، لأحمد بن محمد الخفاجي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1967م.
23. ـــ شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لمحمد بن يوسف الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام. القاهرة، الطبعة: الأولى، 1428هـ.
24. ـــ شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1416 هـ -1996 م.
25. ـــ شرح السنة، لأبي محمد الحسين البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ -1983م.
26. ـ شرح الكافية، لابن الحاجب، الرضيّ الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الرسالة، بيروت.
27. ـــ شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري، لعلي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف، وحسن جلبي بن محمد شاه الفناري الحنفي، وعبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي (1067 هـ)، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى.
28. ـ الطراز، ليحيى بن حمزة العلوي اليمني ، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ، 2002م.
29. ـ فهرست مصنّفات القرآن الكريم، علي شواخ إسحاق، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة: الأولى، 1404هـ / 1984م.
30. ـ فوائد الارتحال، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، 1395هـ / 1975م.
31. القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، 1426هـ - 2005م.
32. ـ قواعد الفقه، محمد عميم الإحسان، الصدف ببلشرز – كراتشي، الطبعة الأولى، 1407 ،1986.
33. الكتاب، لسيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
34. ـــ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1997م.
35. -لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
36. ـ المحصول، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى، 1429هـ، 2008م.
37. ـ المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي، لصلاح محمد أبو الحاج، دار الجنان، عمان، الأردن، 2004 م.
38. ـ المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، لعلى جمعة عبد الوهاب، دار السلام – القاهرة، الطبعة الثانية، 2001م.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

39. ـ معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
40. -معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد الســـلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
41. ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات.
42. -النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة السابعة.
43. نفحة الريحانة ورشـــحة طلاء الحانة، لمحمد أمين المحبي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1387هـ / 1967م.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).